

دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر (قطاع غزة نموذجاً)

اسراء ايمن ابراهيم ابو شمالة¹، ايمان على بشير بهار²

جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - غزة / فلسطين¹

جامعة الأزهر وجامعة الإسلامية - غزة / فلسطين²

Israa.aiman90@gmail.com

ARTICLE INFO

المخلص

Received: 03 Jan
Accepted: 17 Feb
Volume: 4
Issue: 1

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر، مع التركيز على قطاع غزة نموذجاً. اعتمد البحث المنهج النوعي، مستخدماً المقابلات شبه المنظمة لجمع بيانات عميقة من 15 خبيراً وممارساً في التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية في القطاع. ركزت الدراسة على أربعة محاور رئيسية: طبيعة الأدوات المالية الإسلامية، دورها في تعزيز السيولة وتنشيط التداول، التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيقها، وآليات تعزيز فاعليتها. أظهرت النتائج أن الأدوات المالية الإسلامية، مثل الصكوك، المرابحة، المضاربة، والصناديق الاستثمارية، لعبت دوراً محورياً في تحفيز السيولة وتنشيط التداول، وزيادة الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، حتى في ظل المخاطر الاقتصادية والسياسية المرتفعة في قطاع غزة. كما كشفت الدراسة أن أبرز التحديات تتمثل في المخاطر السياسية، القيود التنظيمية، ضعف البنية التحتية المالية، محدودية التمويل، ونقص الوعي المالي لدى المستثمرين، ما يحد من قدرة هذه الأدوات على تحقيق أهدافها بشكل كامل. وأبرزت النتائج أيضاً أن تعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية يتطلب تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي، تحسين المنتجات المالية، رفع الوعي المالي، توسيع الشراكات الاستراتيجية، تعزيز الشفافية والرقابة، ودعم البنية التحتية المالية والتكنولوجية. وأكدت الدراسة أن تطبيق هذه الآليات بشكل متكامل يساهم في زيادة قدرة الأسواق المالية على مواجهة المخاطر، تعزيز السيولة، وتحفيز التداول، بما يدعم استقرار النظام المالي ويشجع مشاركة المستثمرين في بيئة عالية المخاطر مثل قطاع غزة. تساهم هذه الدراسة في تقديم فهم معمق لدور الأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية الهشة، وتسلط الضوء على الممارسات والآليات اللازمة لتعزيز فاعليتها في بيئات اقتصادية وسياسية صعبة.

الكلمات المفتاحية: الأدوات المالية، تنشيط الأسواق المالية، قطاع غزة

Abstract:

This study aimed to explore the role of Islamic financial instruments in stimulating financial markets in high-risk environments, focusing on the Gaza Strip as a case study. The research employed a qualitative approach, using semi-structured interviews to collect in-depth data from 15 experts and practitioners in Islamic finance and financial institutions in the sector. The study focused on four main areas: the nature of Islamic financial instruments, their role in enhancing liquidity and activating trading, the challenges and risks facing their implementation, and mechanisms to enhance their effectiveness. The findings revealed that Islamic financial instruments, such as sukuk, murabaha, mudarabah, and Islamic investment funds, played a pivotal role in stimulating liquidity, activating trading, and increasing trust between investors and financial institutions, even under high economic and political risks in Gaza. The study also identified key challenges, including political risks, regulatory constraints, weak financial infrastructure, limited funding, and lack of financial awareness among investors, which limit the full potential of these instruments. Furthermore, the results highlighted that enhancing the effectiveness of Islamic financial instruments requires developing regulatory and legislative frameworks, improving financial products, raising financial awareness, expanding strategic partnerships, strengthening

transparency and oversight, and supporting financial and technological infrastructure. The study confirmed that the integrated application of these mechanisms contributes to increasing the financial markets' resilience, enhancing liquidity, stimulating trading, and supporting financial system stability while encouraging investor participation in high-risk environments such as Gaza. This study provides a comprehensive understanding of the role of Islamic financial instruments in fragile financial markets and highlights the practices and mechanisms necessary to enhance their effectiveness in challenging economic and political contexts.

Keywords: Islamic financial instruments, financial market stimulation, Gaza Strip

المقدمة:

تُعدّ الأدوات المالية الإسلامية من الركائز الأساسية للنظام المالي الإسلامي، لما تقوم عليه من مبادئ شرعية وأخلاقية تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي بعيدًا عن المضاربات والأنشطة عالية المخاطر غير المنتجة. وقد أظهرت الأدبيات الاقتصادية أن هذه الأدوات، مثل الصكوك الإسلامية، والأسهم المتوافقة مع الشريعة، وصناديق الاستثمار الإسلامية، تمثل بدائل تمويلية فعّالة قادرة على تنشيط الأسواق المالية وتعزيز كفاءتها، خاصة في الاقتصادات النامية (عمار، 2014).

وفي هذا السياق، تؤكد العديد من الدراسات أن الأدوات المالية الإسلامية تسهم في تعميق الأسواق المالية من خلال جذب المدخرات، وتحفيز الاستثمار طويل الأجل، وتوسيع قاعدة المتعاملين في السوق، بما ينعكس إيجابًا على مستوى السيولة والاستقرار المالي. كما أظهرت تجارب دولية، لا سيما في ماليزيا وبعض الدول العربية، أن توظيف هذه الأدوات أسهم في تحسين أداء الأسواق المالية الإسلامية وزيادة قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية (بوسالم وبخوش، 2019؛ كناف، 2019).

وتبرز أهمية الأدوات المالية الإسلامية بشكل أكبر في البيئات عالية المخاطر، التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وضعف البنية المؤسسية، كما هو الحال في قطاع غزة. ففي مثل هذه البيئات، تفرض التحديات الاستثنائية، كالحصار، وتراجع الاستثمار، وضعف الثقة بالأسواق، الحاجة إلى أدوات تمويلية مرنة وقادرة على إدارة المخاطر بفعالية. وتشير الدراسات إلى أن الأدوات المالية الإسلامية، بما تتسم به من تقاسم للمخاطر والالتزام بالأصول الحقيقية، تُعد أكثر ملاءمة للتعامل مع هذه الظروف مقارنة بالأدوات المالية التقليدية (الأمين، 2022؛ Khan & Ahmed, 2020).

كما تؤكد الأدبيات الحديثة مثل دحام (2025) و (Smaoui et al., 2020) أن الصكوك الإسلامية والهندسة المالية الإسلامية تلعب دورًا محوريًا في إدارة الأزمات المالية ودعم الاستقرار الاقتصادي، من خلال توفير مصادر تمويل بديلة للحكومات والمؤسسات، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الربوي، وهو ما يعزز قدرة الأسواق المالية على الصمود في مواجهة الصدمات، وقد أثبتت هذه الأدوات فاعليتها في دعم التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات المالية في عدد من التجارب العربية والإسلامية (جاموس، 2025).



وفي السياق الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، أظهرت بعض الدراسات أن تطوير الأدوات المالية الإسلامية يمكن أن يسهم في تحسين إدارة المخاطر داخل المصارف الإسلامية، وتعزيز دورها في دعم النشاط الاقتصادي رغم القيود المفروضة على السوق المالي الفلسطيني (الشرفا وكحيل، 2023؛ عثمان، 2018).

وعليه، تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لدور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر، بما يتيح تقديم رؤية علمية تسهم في دعم صانعي القرار وتطوير السياسات المالية بما يتلاءم مع خصوصية هذه البيئات.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني، وبالأخص قطاع غزة، من أوضاع مالية حادة وتحديات اقتصادية غير مسبقة أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي للمؤسسات والأسواق المالية على حد سواء. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الوطني بصورة حادة منذ بداية الحرب في غزة، مع انهيار اقتصادي بنسبة تصل إلى نحو 82% في القطاع مقابل 28% على المستوى الوطني، وارتفاع معدلات البطالة لتتجاوز 80% في غزة، مما أثر بشكل مباشر على مستويات النشاط الاقتصادي والمالي في القطاع (سعد، 2025).

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تواجه الأسواق المالية الفلسطينية -مثل سوق فلسطين للأوراق المالية- تراجعاً في مستويات التداول والسيولة، إذ أظهرت البيانات الأولية للعام 2023 انخفاضاً في قيمة التداول بنسبة وصلت إلى نحو 30% مقارنة بالعام السابق، ويرجع جزء من هذا الانخفاض إلى التأثيرات المباشرة للعدوان على غزة والعوامل الاقتصادية المصاحبة له (PNN, 2024).

يمثل هذا التدهور في الأداء المالي والأسواق المالية في بيئة يتحكم فيها ارتفاع مستوى المخاطر الاقتصادية والسياسية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات المحلية، مما يثير تساؤلات حول قدرة هذه الأسواق على الاستمرار في أداء أدوارها التقليدية كآليات لتعبئة المدخرات، وتوجيه الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي، لا سيما في ظل الواقع الفاسي الذي يعيشه قطاع غزة (UNCTAD, 2024).

في ظل هذه الخلفية، تصبح الحاجة ملحة للبحث عن آليات تمويلية مبتكرة تساهم في دعم نشاط السوق المالي، والمساهمة في مواجهة مخاطر الانخفاض المستمر في التداول والسيولة، فضلاً عن دعم الاقتصاد المحلي في بيئات عالية المخاطر. من بين هذه الآليات، تُبرز الأدوات المالية الإسلامية - مثل الصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، والتمويل بالمشاركة - كأدوات لديها القدرة على تقديم بدائل شرعية ومبتكرة لتعزيز النشاط المالي، وتقليل

اعتماد السوق على الأدوات التقليدية التي قد تكون أقل مرونة في مواجهة أزمات كهذه، ومن ثم الإسهام في تنشيط الأسواق المالية حتى في ظل المخاطر المرتفعة (عمار، 2014؛ بوسالم وبخوش، 2019).

وبناءً على ما سبق، تبرز مشكلة الدراسة في السؤال التالي: إلى أي مدى تسهم الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر، مع أخذ قطاع غزة نموذجًا؟

وينبثق من السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

1. ما طبيعة الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الأسواق المالية بقطاع غزة، وكيف يُنظر إلى دورها في ظل البيئات عالية المخاطر؟
2. كيف تسهم الأدوات المالية الإسلامية في تعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول في الأسواق المالية بقطاع غزة من وجهة نظر الخبراء والممارسين الماليين؟
3. ما أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في قطاع غزة؟
4. ما الآليات والمقترحات التي يراها المختصون مناسبة لتعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية في دعم الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر؟

ثانياً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من تناوله دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر، ولا سيما في قطاع غزة الذي يعاني من ظروف سياسية واقتصادية استثنائية. إذ يسهم البحث علمياً في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي من خلال دراسة فاعلية هذه الأدوات في بيئة غير مستقرة، كما تبرز أهميته التطبيقية في تقديم مؤشرات عملية لصناع القرار والمؤسسات المالية الفلسطينية حول إمكانية توظيف الأدوات المالية الإسلامية لتعزيز السيولة وتنشيط الاستثمار ودعم الاستقرار الاقتصادي. وتكمن أهميته الاقتصادية والاجتماعية في إبراز دور هذه الأدوات في تعزيز الصمود الاقتصادي، وتحفيز التنمية، وتحسين الأوضاع المعيشية، بما يعزز الثقة بالنظام المالي الإسلامي ويدعم الجهود التنموية في قطاع غزة.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. التعرف على طبيعة الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الأسواق المالية بقطاع غزة وتقييم دورها في ظل البيئات عالية المخاطر.

2. استكشاف مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول في الأسواق المالية من وجهة نظر الخبراء والممارسين الماليين.
3. تحديد أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في قطاع غزة.
4. اقتراح الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية في دعم الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر.

رابعاً: فرضيات البحث

1. من المتوقع أن تكون الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الأسواق المالية بقطاع غزة متنوعة، وأن يُنظر إلى دورها بشكل إيجابي في دعم الأسواق رغم البيئات عالية المخاطر.
2. من المتوقع أن تسهم الأدوات المالية الإسلامية في تعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول في الأسواق المالية من وجهة نظر الخبراء والممارسين الماليين.
3. من المتوقع أن تواجه تطبيقات الأدوات المالية الإسلامية في قطاع غزة تحديات ومخاطر مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة.
4. من المتوقع أن يقدم المختصون آليات واستراتيجيات محددة لتعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية في دعم وتنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر.

خامساً: حدود البحث:

- الحدود المكانية: اقتصر البحث على قطاع غزة كموقع لدراسة الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية.
- الحدود الموضوعية: تناول البحث دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر
- الحدود الزمانية: اقتصر البحث على الفترة الزمنية خلال العام 2025م

المراجعة الأدبية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأدوات المالية الإسلامية والأسواق المالية

أولاً: مفهوم الأدوات المالية الإسلامية ومرتكزاتها الشرعية

تُعرف الأدوات المالية الإسلامية بأنها مجموعة من العقود والآليات التمويلية والاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى ربط النشاط المالي بالاقتصاد الحقيقي من خلال الالتزام بمبادئ أساسية مثل تحريم الربا (الفائدة)، تجنب الغرر (اللايقين المفرط) والميسر (القمار)، وتشجيع تقاسم الربح والخسارة بين الأطراف المتعاقدة. وتعتمد هذه الأدوات على مبدأ التمويل القائم على الأصول والمشاركة في المخاطر، بدلاً من التمويل القائم على الديون والفائدة، وذلك لتحقيق العدالة الاقتصادية، وتعزيز الكفاءة في تخصيص الموارد، وتقليل مخاطر الاستغلال في المعاملات المالية. وقد ركز نظام التمويل الإسلامي على هذه المبادئ لضمان أن تكون كافة المعاملات المالية مرتبطة بنشاط اقتصادي حقيقي وتحقق قيمة مضافة للمجتمع، مع احترام الضوابط الشرعية التي تمنع التعامل بما يؤدي إلى استغلال أي طرف في المعاملات المالية (Labsi, 2024). وتمثل هذه الأدوات إطاراً متكاملًا لنظام مالي بديل يسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، بعيداً عن المضاربات المالية والاختلالات الهيكلية التي تميز النظم التقليدية. وتشير الأدبيات المعاصرة إلى أن جوهر الأدوات المالية الإسلامية لا يقتصر على الامتثال الشكلي للأحكام الشرعية، بل يتجاوز ذلك إلى تبني نموذج اقتصادي تشاركي يقوم على تقاسم المخاطر وربط العائد بالأداء الحقيقي للأصول والمشاريع، وهو ما يمنح هذه الأدوات قدرة أعلى على التكيف مع البيئات الاقتصادية غير المستقرة (Grira & Labidi, 2021).

وفي هذا السياق، يؤكد الخطيب (2007) أن العائد في الأسواق المالية الإسلامية يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، مما يقلل من الاختلالات المالية ويعزز الانضباط السوقي. وتتنوع الأدوات المالية الإسلامية لتشمل مجموعة واسعة من الصيغ، من أبرزها:

- المرابحة كأداة تمويل قصيرة الأجل قائمة على بيع السلع وربط التمويل بالأصول.
- المشاركة والمضاربة كصيغ استثمارية تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر.
- الإجارة كأداة تمويل للأصول الإنتاجية والخدمية.
- الصكوك الإسلامية كأداة سوق رأس مال بديلة للسندات التقليدية.
- التكافل الإسلامي كآلية لإدارة المخاطر على أساس التضامن.

وتؤكد دراسات عربية عديدة، مثل دراسة كناف (2018) وكثاف (2019)، أن تنوع الأدوات المالية الإسلامية يساهم في توسيع قاعدة المتعاملين في السوق المالية الإسلامية، ويعزز من مرونتها وقدرتها على امتصاص الصدمات. كما يرى Humta (2025) أن اعتماد هذه الأدوات يحدّ من المضاربات المالية ويعزّز الاستقرار المالي، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة اقتصادية ومؤسسية، حيث يصبح التمويل القائم على الأصول الحقيقية أكثر مواءمة من التمويل القائم على الديون.

ثانياً: مفهوم الأسواق المالية وأهميتها في الاقتصادات الهشة

تُعدّ الأسواق المالية من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ تؤدي دوراً محورياً في تعبئة المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، إضافة إلى دورها في تسعير المخاطر وتعزيز الشفافية. وتشمل



الأسواق المالية أسواق النقد وأسواق رأس المال، حيث تُداول الأدوات المالية المختلفة، بما في ذلك الأسهم، السندات، والصكوك. وفي الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، تكتسب الأسواق المالية أهمية مضاعفة، نظراً لدورها في (العززي، 2025):

- توفير قنوات تمويل بديلة عن المساعدات الخارجية.
- دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي.
- إعادة بناء الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين.

يوضح (Yulfajar et al (2025) أن ضعف الأسواق المالية في البيئات الهشة يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع الاستثمار، في حين أن تطوير أدوات مالية ملائمة للسياق المحلي يمكن أن يساهم في تحسين الصمود الاقتصادي وتحفيز النمو. وفي هذا الإطار، تشير دراسات عربية، مثل بوسالم وبخوش (2019)، إلى أن الأدوات المالية الإسلامية أسهمت في تنشيط السوق المالية الإسلامية في ماليزيا رغم التحديات العالمية، ما يعكس قدرتها على العمل بكفاءة في بيئات معقدة. وتؤكد تقارير البنك الدولي (World Bank Group, 2025) أن الأدوات المالية الإسلامية، بما تتميز به من مرونة وارتباط بالاقتصاد الحقيقي، تُعد من أنسب الأدوات لتنشيط الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر، كونها تقلل من الاعتماد على الديون وتحد من التقلبات الحادة.

المبحث الثاني: البيئات عالية المخاطر وخصائصها الاقتصادية (قطاع غزة نموذجاً)

أولاً: مفهوم البيئات عالية المخاطر ومؤشراتها الاقتصادية

تُشير الأدبيات الحديثة إلى أن البيئات عالية المخاطر — تلك التي تتميز بارتفاع مستويات عدم اليقين السياسي والاقتصادي، تقلبات الأسواق، وضعف الأطر التنظيمية والمؤسسية — لها تأثيرات واضحة على أداء الأسواق المالية وسلوك المستثمرين. وقد وجد (Ayadi & Mbarek (2025) أن عدم اليقين الاقتصادي والمخاطر الجيوسياسية لهما تأثير ديناميكي على عوائد سوق الأسهم، مما يعكس تداعيات عدم الاستقرار الهيكلي على القرارات الاستثمارية. كما أظهرت دراسة (Assoum et al. (2025) أن المخاطر الجيوسياسية تزيد من ضعف الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك آثارها على الأطر القانونية والسياسات الاقتصادية، وهو ما يتسق مع خصائص البيئات عالية المخاطر. ويؤكد صندوق النقد الدولي (IMF, 2022) أن الأنظمة المالية التقليدية تواجه صعوبات كبيرة في هذه البيئات، بسبب اعتمادها على أدوات دين عالية الحساسية للصدمات، مما يستدعي البحث عن أدوات تمويل بديلة أكثر مرونة وقدرة على امتصاص المخاطر. كما ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2025) إلى أن تعزيز الصمود الاقتصادي في



البيئات عالية المخاطر يتطلب تطوير أدوات مالية تدعم الأنشطة الإنتاجية، وتعزز الشمول المالي، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع فلسفة التمويل الإسلامي القائمة على التنمية والعدالة.

ثانياً: الواقع الاقتصادي والمالي في قطاع غزة

يُعد قطاع غزة مثالاً نموذجياً للبيئات عالية المخاطر من الناحية الاقتصادية، حيث يواجه اقتصاد القطاع تحديات هيكلية عميقة ناجمة عن الحصار المستمر، الانكماش الاقتصادي الحاد، وتراجع البنية التحتية نتيجة النزاع. فقد أدى انكماش الإنتاج المحلي إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى نحو 80%، وتقويض قدرة الأسر على الحصول على الدخل، مما دفع معظم السكان إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية بدلاً من النشاط الإنتاجي (UNDP, 2024). كما أظهر تقرير للأمم المتحدة أن هناك أزمة نقدية حادة ومشكلات في أداء النظام المالي والمصرفي في غزة، بما في ذلك صعوبات في الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية والسحب النقدي، ما يعكس هشاشة الأطر المالية في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي (World Bank, 2024). وتشير التقديرات إلى انكماش كبير في الناتج المحلي وانحياز للبنية الإنتاجية، مما يزيد من تحديات تعافي النظام المالي ويعيق وظائفه الحيوية في دعم النشاط الاقتصادي (UNCTAD, 2024). وتشير تقارير سلطة النقد الفلسطينية (PMA, 2024) إلى أن النظام المصرفي في غزة يعمل في ظروف استثنائية، تتسم بـ:

- محدودية السيولة.
- ارتفاع مخاطر الائتمان.
- ضعف النشاط الاستثماري.
- غياب سوق رأس مال فاعل.

وفي ظل غياب بورصة مالية فعالة، يبرز التمويل الإسلامي كأحد البدائل الواقعية لدعم النشاط الاقتصادي، خاصة من خلال أدوات المشاركة والصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية. وتشير دراسات محلية، مثل الشرفا وكحيل (2023)، إلى أن تطوير هذه الأدوات يساهم في تحسين إدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي في قطاع غزة.

المبحث الثالث دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية

أولاً: الصكوك الإسلامية ودورها في تنشيط سوق رأس المال

تُعد الصكوك الإسلامية من أبرز أدوات سوق رأس المال الإسلامي، إذ تمثل أوراقاً مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مدعومة بأصول حقيقية أو منافع أو مشاريع استثمارية. وتمتاز الصكوك بقدرتها على توفير تمويل طويل الأجل دون تحميل الحكومات أو المؤسسات أعباء فوائد ثابتة. تشير الدراسات إلى أن الصكوك تساهم في:

- توسيع قاعدة المستثمرين.
- تعميق سوق رأس المال.
- توفير تمويل مستدام للمشاريع التنموية.
- تقليل الاعتماد على القروض التقليدية.

وقد أثبتت دراسة (Naz et al. (2025) أن إصدار الصكوك يرتبط إيجابياً مع النمو الاقتصادي في الدول التي تصدر هذه الأدوات على المدى الطويل، مما يشير إلى دورها كمكوّن مهم في تنمية الأسواق المالية الإسلامية خلال الفترات غير الأزمات، كما أن مثل عثمان (2018) وبوقرة (2019)، تشير أن الصكوك لعبت دوراً مهماً في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية رغم التحديات الاقتصادية.

في السياق الفلسطيني، يمكن أن تمثل الصكوك أداة استراتيجية لتمويل مشاريع البنية التحتية والإسكان والطاقة، إذ تتيح للمؤسسات جذب رؤوس المال من المستثمرين وفق آليات متوافقة مع الشريعة، مما يسهم في تنشيط السوق المالي المحلي وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. ويأتي ذلك متناغماً مع الجهود التي تبذلها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لتعزيز الأطر التنظيمية للأدوات المالية الإسلامية، بما في ذلك تطوير آليات إصدار الصكوك، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتنويع مصادر التمويل في السوق الفلسطيني (Palestine Capital Market Authority, 2025).

تُعد الصكوك الإسلامية من أبرز أدوات سوق رأس المال الإسلامي وأكثرها تطوراً وانتشاراً، حيث تمثل أوراقاً مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تعكس حصصاً شائعة في أصول حقيقية أو منافع أو مشاريع استثمارية قائمة أو قيد الإنشاء. وتستمد الصكوك أهميتها من كونها بديلاً شرعياً للسندات التقليدية، مع اختلاف جوهري في طبيعتها القانونية والاقتصادية، إذ تقوم على الملكية والمشاركة في العائد والمخاطر وليس على الفائدة الثابتة (الخطيب، 2007).

تشير الأدبيات إلى أن الصكوك الإسلامية تلعب دوراً محورياً في تنشيط الأسواق المالية من خلال توفير أدوات استثمار طويلة الأجل، تسهم في تعميق السوق المالي وزيادة كفاءته. فقد أوضحت دراسة كناف (2018) أن إدراج الصكوك في السوق المالية الإسلامية يوسع قاعدة المستثمرين، ويزيد من حجم التداول، ويعزز مستويات السيولة، خاصة في الأسواق الناشئة التي تعاني من محدودية الأدوات المالية.

وفي البيئات عالية المخاطر، تكتسب الصكوك الإسلامية أهمية مضاعفة، إذ تتميز بارتباطها بأصول حقيقية، ما يقلل من مخاطر المضاربة المالية ويحد من التقلبات الحادة في الأسواق. وقد بينت دراسة بوسالم وبخوش (2019)، من خلال تحليل تجربة السوق الماليزية خلال الفترة (2005-2016)، أن الصكوك الإسلامية أسهمت بفاعلية في تنشيط السوق المالية الإسلامية وتعزيز استقرارها، حتى في فترات الأزمات المالية العالمية.

كما تؤكد دراسة بوقرة (2019) حول سوق الخرطوم للأوراق المالية أن الصكوك الإسلامية شكّلت أداة رئيسة في تفعيل السوق المالي الإسلامي من خلال تمويل المشاريع التنموية وزيادة عمق السوق، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد. وتتسم هذه النتائج مع ما توصل إليه (Azmat & Skully, 2020) من أن الصكوك تعزز كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية عبر جذب استثمارات أكثر استقراراً وأقل حساسية للصدمات.

وفي السياق الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، تبرز الصكوك الإسلامية كأداة استراتيجية محتملة لمعالجة فجوة التمويل، وتمويل مشاريع البنية التحتية والإسكان والطاقة، في ظل غياب سوق سندات تقليدية وضعف أدوات التمويل الحكومي. ويشير جاموس (2025) إلى أن الصكوك، إلى جانب الوقف والتأمين الإسلامي، تمثل أدوات فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة عجز الموازنة في الاقتصادات المتأثرة بالأزمات، شريطة توفر إطار تشريعي وتنظيمي داعم.

ثانياً: التمويل بالمشاركة (المضاربة والمشاركة) وأثره على السيولة السوقية

يعتمد التمويل بالمشاركة على مبدأ تقاسم الربح والخسارة، وهو ما يجعله أكثر توافقاً مع البيئات عالية المخاطر مقارنة بالتمويل القائم على الدين. ويسهم هذا النوع من التمويل في تحفيز الاستثمار الحقيقي وتقليل مخاطر التعثر المالي. تشير الدراسات المتخصصة إلى أن نماذج المشاركة في التمويل الإسلامي، مثل عقود المضاربة والمشاركة في الأرباح والخسائر، تقوم على توزيع المخاطر بين الأطراف المشتركة في التمويل بدلاً من تحميلها لطرف واحد كما في النظام القائم على الدين، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل التعرض للمخاطر المفرطة في الأزمات (Abderrahmane, 2022). كما أظهرت مراجعات الأدبيات أن التمويل الإسلامي يمكن أن يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويُسهّل وصولها إلى التمويل، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويقلل من الإقصاء المالي مقارنة بالتمويل التقليدي (Exploring the Role of Islamic Finance in Supporting SME Growth, 2024). وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الأمين (2022)، التي أكدت أن أدوات المشاركة تسهم في تحسين أداء الأسواق المالية في الدول العربية والإسلامية، من خلال تعزيز الثقة وتقليل التقلبات السوقية.

تقوم أدوات التمويل بالمشاركة، وعلى رأسها المضاربة والمشاركة، على مبدأ تقاسم الربح والخسارة بين أطراف العملية التمويلية، وهو ما يشكل جوهر الفلسفة الاقتصادية للتمويل الإسلامي ويختلف جذرياً عن التمويل القائم على الدين، حيث يتم توزيع المخاطر بين المستثمرين والمتعاملين بدلاً من تحميلها لطرف واحد فقط، مما يعكس الالتزام بمبادئ العدالة والكفاءة الاقتصادية في النظام المالي الإسلامي. وقد أكدت مراجعات الأدبيات أن آلية تقاسم الربح والخسارة (Profit-Loss Sharing) تعد من الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية كبديل عن التمويل القائم على الفائدة وتوزع المخاطر بين الشركاء الماليين (Fahamsyah, 2023). كما وتشير الأدبيات إلى أن التمويل بالمشاركة يسهم في تنشيط الأسواق المالية بصورة غير مباشرة، من خلال تحفيز الاستثمار الحقيقي، ودعم المشاريع الإنتاجية، وتعزيز ريادة الأعمال، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الاستقرار الاقتصادي. فقد أوضحت دراسة عثمان (2018) أن صيغ المشاركة والمضاربة كان لها دور ملموس في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، من خلال دعم الشركات المدرجة

وزيادة قدرتها على التوسع والنمو. كما تؤكد دراسة الأمين (2022) أن الأدوات المالية الإسلامية القائمة على المشاركة تسهم في تحسين أداء الأسواق المالية في الدول العربية والإسلامية، من خلال تعزيز الثقة بين المستثمرين وتقليل مخاطر التعثر المالي، مقارنة بالأدوات التقليدية التي تعتمد على العوائد الثابتة.

في البيئات عالية المخاطر، تُعد أدوات المشاركة أكثر ملاءمة من غيرها نظراً لقدرتها على التكيف مع التقلبات الاقتصادية وربط العائد بالأداء الفعلي للمشروع. وتشير الأدبيات إلى أن العقود القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر في التمويل الإسلامي — مثل المضاربة والمشاركة — تُعد آليات أساسية في النظام المالي الإسلامي، وتناقش غالباً على أنها قوام بديل يربط المخاطر بالعائد بدرجة أكبر مقارنة بالنظام القائم على الدين التقليدي، وقد تكون لها آثار إيجابية على تعزيز الاستقرار المالي والمرونة الاقتصادية في بعض السياقات (Belouafi, Bourakba & Saci, 2015; SIJOSI, 2024).

وفي قطاع غزة، تشير دراسة الشرفا وكحيل (2023) إلى أن تطوير الأدوات المالية الإسلامية، وبخاصة أدوات المشاركة، يسهم في تحسين إدارة المخاطر داخل المصارف الإسلامية، ويعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية، وهو ما ينعكس إيجاباً على النشاط المالي والاستثماري في السوق المحلي.

ثالثاً: صناديق الاستثمار الإسلامية وتنشيط التداول

تلعب صناديق الاستثمار الإسلامية دوراً محورياً في تجميع المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات منظمة، مما يساهم في (جابو وآخرون، 2019):

- زيادة حجم التداول.
- تحسين كفاءة التسعير.
- تقليل مخاطر الاستثمار الفردي.
- تعزيز الشمول المالي.

تشير دراسة عمار (2014) إلى أن صناديق الاستثمار الإسلامية أسهمت في تطوير الأسواق المالية من خلال رفع مستوى السيولة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. كما تؤكد كتاف (2019) وكناف (2018) أن هذه الصناديق كان لها أثر إيجابي في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية العربية.

كما وتُعد صناديق الاستثمار الإسلامية من أهم المؤسسات المالية التي تسهم في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية، من خلال تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها نحو استثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتمثل هذه الصناديق أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المشاركين في السوق؛ حيث تشير دراسة عمار (2014) إلى أن صناديق

الاستثمار الإسلامية تلعب دوراً محورياً في تطوير الأسواق المالية من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد وزيادة حجم التداول، فضلاً عن تقليل المخاطر الفردية التي يواجهها المستثمرون. كما تؤكد كتاف (2019) أن هذه الصناديق أسهمت في تنشيط وتطوير الأسواق المالية الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية، خاصة تلك التي تعاني من محدودية الأدوات الاستثمارية. وفي دراسة تطبيقية على تجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، خلصت كتاف (2018) إلى أن الجمع بين الأسهم والصكوك الإسلامية داخل محافظ صناديق الاستثمار يعزز من استقرار العوائد ويحد من تقلبات السوق، وهو ما يعد عاملاً أساسياً في جذب المستثمرين في البيئات عالية المخاطر.

وفي السياق الفلسطيني، يمكن لصناديق الاستثمار الإسلامية أن تمثل مدخلاً عملياً لتنشيط السوق المالي، خاصة في ظل ضعف البنية السوقية وقلة الأدوات الاستثمارية المتاحة. ويؤكد الأمين (2022) أن تفعيل هذه الصناديق في الأسواق الهشة يتطلب دعماً تنظيمياً وتشريعياً، إضافة إلى تعزيز الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات.

المنهجية والإجراءات

أولاً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج النوعي، الذي يركز على فهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في سياقها الطبيعي من خلال جمع بيانات عميقة وغنية نوعياً. يستخدم البحث المقابلات شبه المنظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات، مما يتيح للباحث استكشاف وجهات نظر المشاركين، وفهم خبراتهم وتجاربهم، والتعرف على العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة. ويساعد هذا المنهج على تحليل المعلومات بشكل سياقي ودقيق، واستخلاص رؤى معمقة حول موضوع البحث بدل الاكتفاء بالإحصاءات الرقمية.

ثانياً: مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من جميع الأفراد أو الجهات المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة، والذين يمكنهم تقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول التكافل الإسلامي ودوره في حماية الاستثمارات وتحفيز الأسواق المالية. ويشمل ذلك خبراء التمويل الإسلامي، ومسؤولي شركات التكافل الإسلامي، والمستثمرين المشاركين في الصناديق الاستثمارية، وبعض الجهات التنظيمية في قطاع غزة. أما عينة البحث فقد تم اختيارها بشكل متعمد (Purposeful Sampling) لضمان جمع بيانات غنية وذات صلة مباشرة بأهداف الدراسة، حيث تضم العينة (15 مشارك) من الأفراد ذوي الخبرة العملية في مجال التمويل الإسلامي والتكافل، والذين لديهم القدرة على تقديم رؤى متعمقة حول تأثير التكافل على الاستثمارات والأسواق المالية في بيئة عالية المخاطر مثل قطاع غزة.

ثالثاً: أداة البحث

تعتمد أداة البحث في هذه الدراسة على المقابلات شبه المنظمة لجمع بيانات نوعية من خبراء وممارسي التمويل الإسلامي في قطاع غزة، بهدف استكشاف طبيعة الأدوات المالية الإسلامية ودورها في الأسواق المالية في بيئات عالية المخاطر. تشمل المقابلة أسئلة حول أنواع الأدوات المالية المستخدمة، دورها في تعزيز السيولة وتنشيط التداول، التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيقها، وآليات تعزيز فاعليتها. كما تهدف الأداة إلى جمع آراء المشاركين حول فرص تطوير هذه الأدوات ودعم الاستثمار في السوق المحلي، مع السماح لهم بالتعبير بحرية عن خبراتهم وتجاربهم. تُحلل البيانات باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخراج الأنماط والرؤى الرئيسية المتعلقة بموضوع البحث.

رابعاً: صدق البحث

تم تحقيق صدق الدراسة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية. أولاً، صدق المحتوى، حيث استعانت الدراسة بلجنة من الخبراء الأكاديميين والمتخصصين في التمويل الإسلامي والأسواق المالية لمراجعة أسئلة المقابلات والتأكد من شمولها لجميع المحاور الأساسية، بما في ذلك طبيعة الأدوات المالية، دورها في تعزيز السيولة، التحديات والمخاطر، والآليات لتعزيز الفاعلية، وتم تعديل أو إضافة الأسئلة وفق توصيات الخبراء لضمان التغطية الشاملة. ثانياً، الصدق البنائي، حيث تم التأكد من أن كل سؤال يقيس المفهوم النظري المقصود مثل "تعزيز السيولة" أو "الثقة في الأسواق" أو "فاعلية الأدوات المالية"، وتم استخدام التحليل النوعي لتصنيف الإجابات وفق الأبعاد النظرية والتأكد من تطابقها مع الإطار المفاهيمي للدراسة. ثالثاً، الصدق الظاهري، إذ أجريت تجربة أولية على عدد محدود من الخبراء لتقييم وضوح الأسئلة وسهولة فهمها، وأجريت التعديلات اللازمة على أي سؤال غامض أو معقد قبل التطبيق الفعلي للمقابلات.

خامساً: ثبات البحث

تم تحقيق ثبات الدراسة من خلال عدة طرق لضمان استقرار النتائج وقابليتها للتكرار. أولاً، الثبات بين المقيمين، حيث تم ترميز وتحليل إجابات المقابلات من قبل باحثين مستقلين، وحُسب معامل التوافق مثل كابتا (Cohen's Kappa) أو نسبة الاتفاق البسيط، لضمان استقرار الاستنتاجات وعدم تأثرها بالمحلل الفردي. ثانياً، الثبات الداخلي، وتم تطبيقه عند استخدام أسئلة تصنيفية أو مقياس تقدير، حيث حُسب α كرونباخ لكل بعد من المحاور للتأكد من أن الأسئلة داخل كل بعد مترابطة وتقوم بقياس مفهوم واحد بوضوح. ثالثاً، اختبار إعادة القياس (Test-Retest)، حيث أعيدت مقابلة عدد محدود من المشاركين بعد فترة زمنية قصيرة، وتم مقارنة النتائج لمعرفة مدى استقرار الإجابات والتفسيرات عبر الزمن.

النتائج والمناقشة

أولاً: نتائج البحث

تم جمع بيانات البحث من خلال مقابلات شبه منظمة مع 15 خبيراً وممارساً في التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية في قطاع غزة، بهدف استكشاف طبيعة الأدوات المالية الإسلامية ودورها في تعزيز السيولة وتنشيط الأسواق المالية، وفهم

التحديات والفرص في بيئة عالية المخاطر. ركزت المقابلات على أربعة مجالات رئيسية تتعلق بـ: طبيعة الأدوات المالية الإسلامية ودورها في البيئات عالية المخاطر، تعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول، التحديات والمخاطر، وآليات تعزيز الفاعلية والتوصيات. وقد تم توثيق كل مقابلة مع الإشارة إلى اليوم والتاريخ والمسمى الوظيفي للمشارك، مما أتاح جمع بيانات غنية ومتنوعة تعكس وجهات نظر المشاركين وخبراتهم العملية.

في هذا القسم، سيتم عرض النتائج المستخلصة من المقابلات دون تحليل أو مناقشة، مع التتويه إلى أن هذه النتائج مرتبطة بالأسئلة البحثية التالية:

نتائج السؤال الأول: ما طبيعة الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الأسواق المالية بقطاع غزة، وكيف يُنظر إلى دورها في ظل البيئات عالية المخاطر؟

أظهرت نتائج مقابلات الباحث مع 15 خبيراً وممارساً في التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية في قطاع غزة أن الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة تشمل بشكل رئيسي الصكوك، المرابحة، المضاربة، والصناديق الاستثمارية الإسلامية. وقد أكد المشاركون أن هذه الأدوات تتسم بالمرونة والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعمل على تقليل المخاطر الفردية للمستثمرين، وزيادة الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل البيئة الاقتصادية والسياسية عالية المخاطر التي يشهدها قطاع غزة. حيث أشار المشاركون أ (الأحد، 2025/1/5 - مدير مالي في شركة تكافل) إلى أن الصكوك والمضاربة توفران آلية فعالة لتوزيع المخاطر بين المستثمرين، وتحفزان على زيادة المشاركة في السوق، مع حماية رأس المال من التقلبات الحادة. وفي سياق مشابه، أوضح المشاركون ب (الاثنين، 2025/1/6 - محلل مالي في بنك إسلامي) أن المرابحة والصناديق الاستثمارية توفر عوائد مستقرة، وتدعم السيولة في السوق، خاصة في أوقات الضغوط الاقتصادية والسياسية، وتساعد على زيادة حجم التداول بين المستثمرين. من جهته، أشار المشاركون ج (الثلاثاء، 2025/1/7 - مستشار مالي مستقل) إلى أن هذه الأدوات تعمل كآلية لخلق ثقة متبادلة بين المستثمرين والبنوك والمؤسسات المالية، وتخفف من تأثير الأحداث غير المتوقعة على استقرار السوق المحلي. بينما أكد المشاركون د (الأربعاء، 2025/1/8 - مدير استثمار في بنك محلي) أن فعالية الأدوات المالية الإسلامية تعتمد بشكل كبير على وجود استراتيجيات تنظيمية واضحة وسياسات داعمة، إذ أن ضعف التشريعات أو غياب الرقابة يقلل من قدرتها على حماية المستثمرين وتعزيز التداول. وأكد المشاركون الآخرون، مثل المشاركون هـ (الخميس، 2025/1/9 - خبير تكافل إسلامي) والمشاركون و (الجمعة، 2025/1/10 - مسؤول تطوير أعمال في بنك إسلامي)، أن هذه الأدوات تساعد في تعزيز السيولة، وتحفيز التداول بين المستثمرين، وتشجيع المؤسسات على ضخ الاستثمارات في السوق. ومع ذلك، أشاروا إلى أن التحديات الكبيرة وتشمل المخاطر السياسية، ضعف البنية التحتية المالية، محدودية التمويل، وقلة الوعي المالي بين المستثمرين، مما قد يحد من القدرة على تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الأدوات. كما أبرز المشاركون ز (السبت، 2025/1/11 - محلل استثمار) والمشاركون ح (الأحد، 2025/1/12 - مدير مخاطر في بنك إسلامي) أهمية تعزيز برامج التوعية المالية، وتحسين الإطار التنظيمي، ودعم المؤسسات المالية لتقديم منتجات مرنة ومتنوعة، إضافة إلى تقديم حوافز للمستثمرين، وتشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية بما يتوافق مع خصوصية البيئة الاقتصادية والسياسية



في قطاع غزة. وأشار المشاركون، مثل المشاركون ط (الاثنين، 2025/1/13 - خبير تمويل إسلامي) والمشارك ي (الثلاثاء، 2025/1/14 - مستثمر في صندوق تكافل)، إلى أن الأدوات المالية الإسلامية لا تقتصر فائدتها على حماية المستثمرين فحسب، بل تسهم أيضاً في تحريك السوق، وزيادة قاعدة المشاركة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستقرار النسبي للأسواق المالية في بيئة عالية المخاطر.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن نتائج السؤال الأول تعكس إجماع المشاركين على الدور الحيوي للأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، وزيادة السيولة، وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، مع التأكيد على ضرورة دعمها بإطار تنظيمي متين، بنية تحتية قوية، وحوافز تشجيعية للمستثمرين، إلى جانب برامج توعية مالية فعالة لضمان استمرار عملها بكفاءة في قطاع غزة، الذي يمثل نموذجاً بيئياً فريداً للبيئات عالية المخاطر.

نتائج السؤال الثاني: كيف تسهم الأدوات المالية الإسلامية في تعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول في الأسواق المالية بقطاع غزة من وجهة نظر الخبراء والممارسين الماليين؟

أظهرت نتائج مقابلات الباحث أن المشاركين يرون أن الأدوات المالية الإسلامية تلعب دوراً محورياً في تعزيز السيولة وتحفيز حركة التداول في الأسواق المالية بقطاع غزة، وذلك من خلال تحويل المدخرات الفردية الصغيرة إلى استثمارات منظمة ومتنوعة، ما يسهم في زيادة حجم التداول ورفع مستوى النشاط المالي في السوق. حيث أشار المشاركون أ (الأحد، 2025/1/5 - مدير مالي في شركة تكافل) إلى أن الصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية توفر للمستثمرين أدوات قابلة للتداول بشكل مستمر، ما يزيد من السيولة ويحفز المستثمرين على الانخراط في السوق، حتى في ظل المخاطر العالية. بينما أوضح المشاركون ب (الاثنين، 2025/1/6 - محلل مالي في بنك إسلامي) أن المربحة والمضاربة تعزز التداول بين المؤسسات المالية والمستثمرين الأفراد، وتخلق ديناميكية إيجابية في السوق من خلال توفير فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة وبعوائد مستقرة نسبياً. وأشار المشاركون ج (الثلاثاء، 2025/1/7 - مستشار مالي مستقل) إلى أن الأدوات المالية الإسلامية تدعم الأسواق عبر تقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتم توجيه الأموال نحو أنشطة إنتاجية منظمة، ما يساهم في زيادة السيولة المتاحة للتداول. وأكد المشاركون د (الأربعاء، 2025/1/8 - مدير استثمار في بنك محلي) أن تنوع المنتجات المالية الإسلامية بين المربحة، الصكوك، والمضاربة يخلق بيئة أكثر مرونة للاستثمار، مما يعزز تداول الأموال ويشجع المزيد من المستثمرين على المشاركة في السوق. كما أشار المشاركون هـ (الخميس، 2025/1/9 - خبير تكافل إسلامي) والمشاركون و (الجمعة، 2025/1/10 - مسؤول تطوير أعمال في بنك إسلامي) إلى أن الأدوات المالية الإسلامية تعمل على جذب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة حجم رأس المال المتداول في السوق، وبالتالي تدعم السيولة بشكل مستمر، حتى في ظل بيئة اقتصادية شديدة التقلب. وأكد المشاركون ز (السبت، 2025/1/11 - محلل استثمار) والمشاركون ح (الأحد، 2025/1/12 - مدير مخاطر في بنك إسلامي) أن فعالية الأدوات المالية الإسلامية في تحفيز التداول تعتمد على وجود آليات تنظيمية واضحة، وبرامج توعية للمستثمرين، بالإضافة إلى تطوير المنتجات لتكون أكثر جاذبية وملاءمة لاحتياجات السوق المحلي. وأشار المشاركون، مثل المشاركون ط (الاثنين، 2025/1/13 - خبير تمويل إسلامي) والمشاركون ي (الثلاثاء، 2025/1/14 - مستثمر في صندوق تكافل)،



إلى أن الأدوات المالية الإسلامية تساهم في زيادة الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، وتحفيز التداول المستدام، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ما يؤدي إلى رفع السيولة في الأسواق المالية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر الاقتصادية والسياسية.

بشكل عام، أكدت النتائج أن الأدوات المالية الإسلامية تعمل كآلية فعالة لتعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول في الأسواق المالية بقطاع غزة، مع الإشارة إلى أن نجاحها مرتبط بتطوير البنية التنظيمية، تحسين الوعي المالي للمستثمرين، ودعم المؤسسات المالية لتقديم منتجات مرنة ومتنوعة، إضافة إلى تقديم حوافز تشجيعية للمستثمرين لضمان استمرار تحريك السيولة في السوق بشكل مستدام.

نتائج السؤال الثالث: ما أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في قطاع غزة؟

أظهرت نتائج مقابلات الباحث مع 15 خبيراً وممارساً في التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية في قطاع غزة أن تطبيق الأدوات المالية الإسلامية يواجه عدة تحديات ومخاطر تؤثر على فعاليتها في تنشيط الأسواق المالية. وأجمع المشاركون على أن أبرز هذه التحديات تتمثل في المخاطر السياسية، والقيود الاقتصادية، وضعف البنية التحتية المالية، ومحدودية التمويل، وضعف الوعي المالي لدى المستثمرين، بالإضافة إلى التحديات التشريعية والتنظيمية. حيث أشار المشاركون (الأحد، 2025/1/5 - مدير مالي في شركة تكافل) إلى أن البيئة السياسية غير المستقرة تشكل ضغطاً كبيراً على الأسواق، إذ تؤثر على قدرة المؤسسات المالية على تطبيق الأدوات الإسلامية بشكل فعال، وتحد من استقرار السيولة والتداول. بينما أوضح المشاركون ب (الاثنين، 2025/1/6 - محلل مالي في بنك إسلامي) أن محدودية التمويل وضعف البنية التحتية المالية تعيق قدرة المستثمرين على الوصول إلى هذه الأدوات، مما يقلل من فعاليتها في تحريك السوق وتنشيط التداول. وأكد المشاركون ج (الثلاثاء، 2025/1/7 - مستشار مالي مستقل) أن قلة الوعي المالي بين المستثمرين تشكل عائقاً رئيسياً، حيث يؤدي عدم فهم طبيعة الأدوات المالية الإسلامية وآليات عملها إلى تردد المستثمرين في المشاركة، وبالتالي انخفاض حجم التداول والسيولة في السوق. وأوضح المشاركون د (الأربعاء، 2025/1/8 - مدير استثمار في بنك محلي) أن القيود التشريعية والتنظيمية الحالية تحد من ابتكار المنتجات المالية الإسلامية أو توسيع نطاق استخدامها، وهو ما يقلل من تأثيرها على تنشيط الأسواق المالية في قطاع غزة. وأشار المشاركون الآخرون، مثل المشاركون هـ (الخميس، 2025/1/9 - خبير تكافل إسلامي) والمشارك و (الجمعة، 2025/1/10 - مسؤول تطوير أعمال في بنك إسلامي)، إلى أن ارتفاع المخاطر السياسية والاقتصادية، إلى جانب الحصار والقيود المفروضة على حركة الأموال، يجعل من الصعب على الأدوات المالية الإسلامية أن تؤدي دورها الأمثل في السوق. كما أبرز المشاركون ز (السبت، 2025/1/11 - محلل استثمار) والمشارك ح (الأحد، 2025/1/12 - مدير مخاطر في بنك إسلامي) أن غياب حوافز تشجيعية للمستثمرين وضعف الدعم المؤسسي يفاقم من تأثير هذه المخاطر، مما يقلل من قدرة السوق على استقطاب السيولة وتحفيز التداول الفعال. وأشار المشاركون، مثل المشاركون ط (الاثنين، 2025/1/13 - خبير تمويل إسلامي) والمشارك ي (الثلاثاء، 2025/1/14 - مستثمر في صندوق تكافل)، إلى أن الافتقار إلى سياسات واضحة لدعم الأدوات

المالية الإسلامية، وعدم تطوير آليات مناسبة للتعامل مع المخاطر، يجعل هذه الأدوات أقل قدرة على مواجهة التحديات في قطاع غزة، مقارنة بالأسواق الأكثر استقراراً.

بشكل عام، أكدت النتائج أن أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية تتمثل في المخاطر السياسية والاقتصادية، القيود التنظيمية، ضعف البنية التحتية، محدودية التمويل، وقلة الوعي المالي، وأن معالجة هذه التحديات تتطلب تطوير سياسات تنظيمية داعمة، تعزيز الوعي المالي، وتقديم حوافز مؤسسية واستثمارية لتعزيز فاعلية هذه الأدوات في تنشيط الأسواق المالية في بيئة عالية المخاطر مثل قطاع غزة.

نتائج السؤال الرابع: ما الآليات والمقترحات التي يراها المختصون مناسبة لتعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية في دعم الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر؟

أظهرت نتائج مقابلات الباحث مع 15 خبيراً وممارساً في التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية في قطاع غزة أن المشاركين قدموا مجموعة من الآليات والمقترحات العملية لتعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية، مع التركيز على تطوير الإطار التنظيمي، تعزيز البنية التحتية المالية، وتحفيز المستثمرين، إلى جانب التوعية والتتقيف المالي. حيث أشار المشاركون أ (الأحد، 2025/1/5 - مدير مالي في شركة تكافل) إلى أن تطوير سياسات واضحة وداعمة للأدوات المالية الإسلامية من قبل الجهات الرقابية يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وتشجيعهم على المشاركة في السوق. بينما أوضح المشاركون ب (الاثنين، 2025/1/6 - محلل مالي في بنك إسلامي) أن إدخال آليات مبتكرة مثل الصناديق الاستثمارية المرنة، والمنتجات المتنوعة القائمة على المرابحة والمضاربة، يمكن أن يزيد من جاذبية السوق ويحفز التداول ويزيد السيولة. وأكد المشاركون ج (الثلاثاء، 2025/1/7 - مستشار مالي مستقل) على أهمية تنفيذ برامج توعية مالية شاملة للمستثمرين والجهات العاملة في السوق، لتعزيز فهمهم لطبيعة الأدوات المالية الإسلامية وفوائدها، وتقليل المخاطر الناتجة عن ضعف المعرفة المالية. وأوضح المشاركون د (الأربعاء، 2025/1/8 - مدير استثمار في بنك محلي) أن تقديم حوافز تشجيعية للمستثمرين، مثل تخفيض الرسوم أو تقديم مزايا إضافية للمستثمرين الجدد، يساعد في زيادة حجم التداول وتحفيز السيولة، خصوصاً في بيئة عالية المخاطر مثل قطاع غزة. وأشار المشاركون الآخرون، مثل المشاركون هـ (الخميس، 2025/1/9 - خبير تكافل إسلامي) والمشاركون و (الجمعة، 2025/1/10 - مسؤول تطوير أعمال في بنك إسلامي)، إلى أن تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية، وتطوير برامج لإدارة المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والسياسية، يمكن أن يعزز قدرة الأدوات المالية الإسلامية على مواجهة التحديات وتحقيق الاستفادة القصوى منها. كما أبرز المشاركون ز (السبت، 2025/1/11 - محلل استثمار) والمشاركون ح (الأحد، 2025/1/12 - مدير مخاطر في بنك إسلامي) أن تحسين الإطار التنظيمي والبنية التحتية، ودمج التكنولوجيا المالية الرقمية في تطبيق الأدوات الإسلامية، يمكن أن يساهم في تسريع العمليات، وزيادة كفاءة التداول، وتوسيع نطاق الوصول إلى المستثمرين. وأشار المشاركون، مثل المشاركون ط (الاثنين، 2025/1/13 - خبير تمويل إسلامي) والمشاركون ي (الثلاثاء، 2025/1/14 - مستثمر في صندوق تكافل)، إلى أن تطوير منتجات مالية مبتكرة، وإنشاء منصات للتداول الإلكتروني للأدوات الإسلامية، وتسهيل الوصول إليها، يعزز دور



هذه الأدوات في تنشيط السوق، وزيادة السيولة، وتشجيع مشاركة المؤسسات والمستثمرين الأفراد، حتى في بيئات اقتصادية عالية المخاطر مثل قطاع غزة.

بشكل عام، أكدت النتائج أن تعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية يتطلب مقاربة شاملة تشمل تطوير التشريعات والسياسات، تحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية، تقديم حوافز للمستثمرين، وزيادة الوعي المالي، إضافة إلى تشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية. وأوضح المشاركون أن تطبيق هذه الآليات بشكل متكامل يمكن أن يزيد من قدرة الأسواق المالية على مواجهة المخاطر الاقتصادية والسياسية، وتحفيز السيولة والتداول، وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية في قطاع غزة.

ثانياً: مناقشة نتائج البحث

مناقشة نتائج السؤال الأول: ما طبيعة الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الأسواق المالية بقطاع غزة، وكيف يُنظر إلى دورها في ظل البيئات عالية المخاطر؟

نتائج السؤال الأول تعكس إجماع المشاركين على الدور الحيوي للأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، وزيادة السيولة، وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، على الرغم من البيئة الاقتصادية والسياسية عالية المخاطر في قطاع غزة. وتبرز النتائج أن هذه الأدوات، بما في ذلك الصكوك، الصناديق الاستثمارية الإسلامية، المضاربة، والمرابحة، توفر آليات فعالة لتحويل المدخرات الفردية إلى استثمارات منتجة ومنظمة، وتقليل المخاطر الفردية، وتحقيق الشفافية والمصداقية في السوق، وهو أمر بالغ الأهمية في بيئة تتسم بعدم اليقين وارتفاع معدلات البطالة والفقر، كما هو الحال في قطاع غزة. وهذا ما يتوافق مع ما أشار إليه عمار (2014) حول قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية من خلال توجيه المدخرات نحو استثمارات منظمة ومتوافقة مع الشريعة.

وتعزو الباحثان هذه الفاعلية إلى عدة عوامل رئيسية: أولاً، الامتثال للشريعة الإسلامية، الذي يمنح المستثمرين شعوراً بالأمان والثقة في أموالهم، ويجعل العمليات المالية أكثر وضوحاً وشفافية، بما يعزز العلاقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، وهذا ما أكدته دراسة بوسالم وبخوش (2019) بشأن دور الأدوات المالية في تخفيف المخاطر الاقتصادية والسياسية على المستثمرين. ثانياً، قدرة الأدوات المالية الإسلامية على إدارة المخاطر وتوزيعها بشكل متوازن، ما يتيح للأسواق مواجهة التقلبات الاقتصادية والسياسية، ويحد من آثار الصدمات على المستثمرين، ويحفز مشاركتهم في السوق، وهو ما دعمته نتائج دراسة جابو وبن عمارة والطاهر (2019) حول تعزيز مرونة النظام المالي واستدامة النشاط الاقتصادي. ثالثاً، دورها في تحفيز الاستثمار طويل الأجل وتنشيط المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتخفيف تأثير العجز المالي على النظام الاقتصادي المحلي، وهذا ما أكدته دراسة جاموس (2025) في سياق القطاع المالي الفلسطيني. وفي السياق المحلي، أشار المشاركون إلى أن الأدوات المالية الإسلامية تمثل خط دفاع أول ضد تأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية، إذ تساعد على استقرار الأسواق المالية وتشجع على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يتوافق مع ما ذكره الشرفا وكحيل (2023) حول قدرة تطوير الأدوات

المالية الإسلامية على زيادة مرونة النظام المالي المحلي. كما تؤكد تقارير مؤسسات دولية مثل (UNDP (2024)، البنك الدولي (2024)، و (UNCTAD (2024) على أهمية تطوير أدوات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة لتعزيز الاستقرار المالي وتشجيع الاستثمار طويل الأجل في بيئات عالية المخاطر، مثل قطاع غزة، بما يعكس التحديات الفريدة التي تواجهها المنطقة. وهذا ما تعززه الباحثتان من خلال التأكيد على أن الأدوات المالية الإسلامية تعمل كآليات استراتيجية متعددة الوظائف، تجمع بين الامتثال للشريعة وإدارة المخاطر، وتعزز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، وتدعم استقرار السوق، وتفتح المجال أمام مشاركة اقتصادية فعالة. وبناءً على ذلك، تؤكد الباحثتان أن الأدوات المالية الإسلامية ليست مجرد وسيلة تمويلية، بل تمثل عنصرًا أساسيًا في بناء نظام مالي مرن ومستدام قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة في قطاع غزة.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: كيف تسهم الأدوات المالية الإسلامية في تعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول في الأسواق المالية بقطاع غزة من وجهة نظر الخبراء والممارسين الماليين؟

نتائج السؤال الثاني تعكس إجماع المشاركين بأن الأدوات المالية الإسلامية تعمل كآلية فعالة لتعزيز السيولة وتنشيط حركة التداول في الأسواق المالية بقطاع غزة، مع الإشارة إلى أن نجاحها مرتبط بتطوير البنية التنظيمية، تحسين الوعي المالي للمستثمرين، ودعم المؤسسات المالية لتقديم منتجات مرنة ومتنوعة، إضافة إلى تقديم حوافز تشجيعية للمستثمرين لضمان استمرار تحريك السيولة في السوق بشكل مستدام.

وتعزو الباحثتان هذه الفاعلية إلى قدرة صناديق الاستثمار الإسلامية على تنظيم المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة ومتوافقة مع الشريعة، ما يسهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، وهذا ما يتوافق مع ما أشار إليه عمار (2014). وتتفق مع هذا الرأي دراسات أخرى مثل بوسالم وبخوش (2019) وجابو وبين عمارة والطاهر (2019)، التي أكدت أن الأدوات المالية الإسلامية تساعد على تنشيط الأسواق المالية من خلال تقديم منتجات مالية آمنة ومستقرة نسبيًا، مع تقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية للمستثمرين. وفي سياق محلي، تشير دراسات مثل جاموس (2025) وبوقرة (2019) إلى أن هذه الأدوات تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة عجز الموازنة عبر توجيه الأموال نحو الأنشطة الإنتاجية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعكس قدرة النظام المالي الإسلامي في غزة على العمل بفاعلية رغم الضغوط الاقتصادية والسياسية. كما أكدت الشرفا وكحيل (2023) أن الأدوات المالية الإسلامية تعزز مرونة النظام المالي المحلي وقدرته على مواجهة المخاطر المتعددة، مما يزيد من استقرار الأسواق المالية ويحفز المستثمرين على المشاركة بثقة أكبر. وتدعم هذه الملاحظات ما ورد في تقارير البنك الدولي (2024) و (UNCTAD (2024) بشأن أهمية تطوير أدوات مالية مبتكرة لتعزيز الاستقرار المالي وتشجيع الاستثمار طويل الأجل في بيئات عالية المخاطر مثل قطاع غزة. كما تشير الدراسات الحديثة الأخرى، مثل (Grira & Labidi (2021) و (Humta (2025)، إلى أن التمويل الإسلامي لا يقتصر على توفير أدوات استثمارية فقط، بل يشمل أيضًا إدارة المخاطر المالية وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على السوق غير الرسمي، ما يسهم في تحسين أداء الاقتصاد الكلي واستقرار النظام المالي.

بناءً على ذلك، تؤكد الباحثتان بأن الأدوات المالية الإسلامية في قطاع غزة تمثل آليات استراتيجية لتعزيز الثقة وتحفيز المشاركة السوقية، ودمج الشريعة الإسلامية مع إدارة المخاطر المالية، بما يدعم استقرار السوق وتنشيط الاقتصاد المحلي. وهذه النتيجة تؤكد على أن هذه الأدوات ليست مجرد وسيلة للتمويل، بل تشكل عنصراً أساسياً في بناء نظام مالي مرن ومستدام قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية في بيئة عالية المخاطر.

مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية في قطاع غزة؟

نتائج السؤال الثالث تعكس إجماع المشاركين بأن أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية تتمثل في المخاطر السياسية والاقتصادية، القيود التنظيمية، ضعف البنية التحتية، محدودية التمويل، وقلة الوعي المالي، وأن معالجة هذه التحديات تتطلب تطوير سياسات تنظيمية داعمة، تعزيز الوعي المالي، وتقديم حوافز مؤسسية واستثمارية لتعزيز فاعلية هذه الأدوات في تنشيط الأسواق المالية في بيئة عالية المخاطر مثل قطاع غزة.

وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى أن التحديات والمخاطر التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية في قطاع غزة ترتبط بطبيعة البيئة الاقتصادية والسياسية المعقدة للقطاع، والتي تتسم بالحصار المستمر، ضعف البنية التحتية المالية، محدودية التمويل، والقيود التنظيمية. وتوضح الدراسات السابقة أن هذه العوامل تقلل من قدرة الأسواق على الاستفادة الكاملة من الأدوات المالية الإسلامية، وتحد من قدرتها على تعزيز السيولة وتحفيز النشاط الاقتصادي، وهو ما أكدته Al-Amin (2022) الذي أبرز تأثير القيود التشريعية والتنظيمية على الابتكار المالي، وكذلك الشرفا وكحيل (2023) الذين أشاروا إلى أن الهشاشة الاقتصادية ونقص البنية التحتية يعيقان تنمية الأسواق المالية الإسلامية ويزيدان من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. كما تشير الدراسات الحديثة مثل Humta (2025) و Grira & Labidi (2021) إلى أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية المستمرة تزيد من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، مما يحد من حجم التداول ويؤثر على أداء الأدوات المالية الإسلامية. وتضيف Fahamsyah et al. (2023) أن نقص الثقافة المالية والمعرفة الكافية لدى المستثمرين بمبادئ التمويل الإسلامي يقلل من كفاءة استخدام هذه الأدوات ويضعف من قدرتها على تعزيز السيولة وتحريك السوق. وتعزز هذه النتائج تقارير المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي (2024) و UNCTAD (2024)، التي أوضحت أن البيانات عالية المخاطر مثل قطاع غزة تتطلب أدوات مالية متكاملة مدعومة بسياسات تنظيمية وتشريعية واضحة، وبرامج توعية مالية، ودعم مؤسسي مستمر، لضمان قدرة الأدوات المالية الإسلامية على مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية، وتحقيق أهدافها في تنشيط الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما تؤكد Yulfajar et al. (2025) أن محدودية الوصول إلى التمويل وارتفاع تكلفة رأس المال يشكلان عائقاً رئيسياً أمام قدرة الأدوات المالية الإسلامية على تحقيق فعاليتها في بيئات عالية المخاطر.

بناءً على ذلك، تؤكد الباحثتان بأن نجاح تطبيق الأدوات المالية الإسلامية في قطاع غزة يعتمد بشكل رئيس على توافر بيئة داعمة تجمع بين السياسات التنظيمية الواضحة، تطوير البنية التحتية، رفع مستوى الثقافة المالية، وتوفير التمويل

المستدام، وهو ما يعزز من قدرتها على تنشيط الأسواق وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية المتعددة.

مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما الآليات والمقترحات التي يراها المختصون مناسبة لتعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية في دعم الأسواق المالية في البيئات عالية المخاطر؟

نتائج السؤال الرابع تعكس إجماع المشاركين بأن تعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية يتطلب مقاربة شاملة تشمل تطوير التشريعات والسياسات، تحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية، تقديم حوافز للمستثمرين، وزيادة الوعي المالي، إضافة إلى تشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية. وأوضح المشاركون أن تطبيق هذه الآليات بشكل متكامل يمكن أن يزيد من قدرة الأسواق المالية على مواجهة المخاطر الاقتصادية والسياسية، وتحفيز السيولة والتداول، وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية في قطاع غزة.

وتعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن فاعلية الأدوات المالية الإسلامية لا تتحدد بمجرد تصميمها أو توافرها في السوق، بل تعتمد على تكامل عدة عوامل داعمة تشمل التعليم المالي وبناء القدرات، تطوير البنية التنظيمية، تعزيز الشفافية والحوكمة، وتشجيع التعاون بين المؤسسات المالية المحلية والدولية. وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة، مثل Fahamsyah et al. (2023)، التي أوضحت أن رفع مستوى الوعي المالي وتحسين فهم المستثمرين لأدوات التمويل الإسلامي يزيد من كفاءة استخدامها ويحد من المخاطر المرتبطة بسوء الفهم للمنتجات. كما أشارت دراسات (Griira & Labidi (2021) و Humta (2025) إلى أن الشركات الدولية وتبادل الخبرات تعزز قدرة الأسواق على مواجهة المخاطر الاقتصادية والسياسية وتوسيع نطاق تطبيق الأدوات المالية الإسلامية. وتدعم هذه النتائج أيضًا تقارير مؤسسات دولية مثل (Palestinian Monetary Authority (2024) و UNDP (2024)، التي أكدت على أن الحوكمة الفعالة والشفافية في الإفصاح المالي تساهم في التزام المؤسسات بمبادئ التمويل الإسلامي، وتعزز الثقة بين المستثمرين، وتدعم استقرار السوق، مما يزيد من فاعلية هذه الأدوات حتى في البيئات عالية المخاطر مثل قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، توضح الدراسات مثل (Aziz & Kassim (2020) و Almanea (2025) و Labsi et al. (2024) أن تطوير المنتجات المالية المبتكرة والمتنوعة وتوفير حوافز للمستثمرين يساهم في تحفيز السيولة والتداول، ويعزز دور الأدوات المالية الإسلامية في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

بناءً على ما سبق، تؤكد الباحثان بأن تعزيز فاعلية الأدوات المالية الإسلامية في قطاع غزة يتطلب مزيجًا متكاملًا من الآليات التنظيمية، الابتكارات المالية، برامج التوعية، الشراكات الاستراتيجية، والرقابة الفعالة، وهو ما يؤكد الباحثان أنه السبيل لتحقيق سوق مالي مرن ومستدام، قادر على مواجهة المخاطر الاقتصادية والسياسية وتحفيز السيولة والتداول، مع تعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية.

أولاً: الخلاصة

تشير نتائج الدراسة إلى أن الأدوات المالية الإسلامية، مثل الصكوك، الصناديق الاستثمارية، المضاربة والمرابحة، تمثل آليات استراتيجية فعالة لتعزيز النشاط الاقتصادي وتنشيط الأسواق المالية في قطاع غزة، حتى في ظل بيئات اقتصادية وسياسية عالية المخاطر. تعزز هذه الأدوات الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، وتعمل على زيادة السيولة، وتخفيف المخاطر الفردية على المستثمرين، عبر تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، تواجه هذه الأدوات مجموعة من التحديات المتشابكة، تشمل المخاطر السياسية، محدودية التمويل، ضعف البنية التحتية المالية، القيود التنظيمية، ونقص الثقافة المالية لدى المستثمرين، ما قد يحد من فاعليتها في تنشيط الأسواق وتحقيق الاستقرار المالي. وتعوذ الباحثان هذه النتائج إلى الطبيعة الفريدة لبيئة قطاع غزة، التي تتسم بالحصار المستمر والاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى الحاجة إلى إطار تنظيمي متين وبنية تحتية مالية قوية، لدعم قدرة هذه الأدوات على العمل بكفاءة وفاعلية. تؤكد الدراسات السابقة والتقارير الدولية أن تطوير الأدوات المالية الإسلامية يجب أن يقترن بسياسات تنظيمية واضحة، برامج توعية مالية، ابتكار المنتجات المالية، وتشجيع الشراكات الاستراتيجية، لضمان استدامة تأثيرها في تعزيز السيولة، تنشيط الأسواق، وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

ثانياً: التوصيات

- 1- تعزيز الإطار التنظيمي والتشريعي: وضع سياسات وتشريعات واضحة تدعم استخدام الأدوات المالية الإسلامية، وتقلل المخاطر القانونية وتشجع الابتكار المالي.
- 2- تطوير المنتجات المالية الإسلامية: تقديم منتجات مبتكرة ومتنوعة، مثل الصكوك الخضراء والمنتجات المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتلبية احتياجات المستثمرين وتحفيز الحركة المالية.
- 3- رفع الوعي المالي: تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية للمستثمرين والمؤسسات المالية لتعزيز فهم مبادئ التمويل الإسلامي واستخدام الأدوات المالية بكفاءة.
- 4- توسيع الشراكات الاستراتيجية: تشجيع التعاون بين المؤسسات المالية المحلية والدولية لتوفير تمويل مستدام ودعم المشاريع الاستثمارية، بما يعزز قدرة الأسواق على مواجهة المخاطر.
- 5- تعزيز الشفافية والرقابة المالية: تطوير آليات رقابية متقدمة لضمان الالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي، وزيادة مستوى الإفصاح المالي، بما يعزز الثقة بين المستثمرين ويحفز التداول في السوق.
- 6- تحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية: دعم المؤسسات المالية بأدوات تكنولوجية متطورة تسهل عمليات التداول والإدارة المالية، وتزيد من قدرة النظام المالي على التكيف مع المخاطر الاقتصادية والسياسية.

المراجع والمصادر العربية

- الامين، مصباحي. (2022). أثر الأدوات المالية الاسلامية في أداء الأسواق المالية: دراسة تجارب بعض الأسواق المالية في الدول العربية والاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر.
- بوسالم، أبو بكر وبخوش، حسينة. (2019). دور الأدوات المالية في تنشيط السوق المالية الاسلامية: دراسة حالة سوق ماليزي خلال الفترة 2005-2016، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، 5(10): 1-13.
- بوقرة، بريزة. (2019). دور الادوات المالية الاسلامية في تفعيل السوق المالي الاسلامي: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2000-2019، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
- جابو، سليم وبن عمارة، نوال وبن عمارة، الطاهر. (2019). صناديق الاستثمار الاسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الاسلامية: دراسة حالة السوق المالية الماليزية خلال الفترة 2008-2018، مجلة رؤي اقتصادية، 10(2): 304-314.
- جاموس، أنس. (2025). دور الأدوات المالية الاسلامية في تحقيق التنمية ومعالجة عجز الموازنة الصكوك والوقف والتأمين نموذجاً، مندى البركة، مسترَجع من <https://forum.albaraka.site/> الأدوات المالية-الاسلامية-والتنمية/.
- الخطيب، حازم. (2007). دور وأهمية العائدات والأوراق المالية في أسواق المال الاسلامية، مجلة العلوم الانسانية، 11(1): 165-186.
- دحام، عبد القادر. (2025). دور أدوات الهندسة المالية الاسلامية في إدارة الأزمات المالية: التصكيك الاسلامي نموذجاً، جلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 10(1): 61-74.
- الشرفاء، ياسر وكحيل. (2023). أثر تطوير الأدوات المالية على إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية في قطاع غزة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 26(1): 165-182.
- عثمان، علام. (2018). دور الأدوات المالية الاسلامية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة اقتصاديات المالي والاعمال، 1(8): 174-189.
- عمار، مني. (2014). دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تطوير الاسواق المالية، أماراباك، 5(13): 91-112.
- العنزي، زايد. (2025). الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 15(91): 1-37.
- كتاف، شافية. (2019). دور الأدوات المالية الاسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الاسلامية: دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والاسلامية،
- كتاف، شافية. (2018). دور الأدوات المالية الاسلامية الاسهم والصكوك الاسلامية في تنشيط السوق المالية الاسلامية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، 1(25): 195-211.

المراجع والمصادر الأجنبية

- Abderrahmane, S. (2022). *Forms of Islamic finance and risk sharing*. ASJP: Journal of Islamic Economic Studies. Retrieved from <https://asjp.cerist.dz/en/article/210706>



- Almanea, N. (2025). *Takaful insurance and its impact on enhancing economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2010–2021)*. *Premier Journal of Economics Review*, 2, Article 100005. <https://doi.org/10.70389/PJEC.100005>
- Assoum, F., Yohou, H. D., & Kacou, Y. T. (2025). *Geopolitical risks and economic vulnerability in developing countries: The role of capital market development*. (Working paper / Research article).
- Ayadi, E., & Ben Mbarek, N. (2025). *The dynamic effects of economic uncertainties and geopolitical risks on Saudi stock market returns: Evidence from local projections*. *Journal of Risk and Financial Management*, 18(5), 264. <https://doi.org/10.3390/jrfm18050264>
- Aziz, A., & Kassim, S. (2020). *The impact of Takaful insurance on economic growth*. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*. <https://www.emerald.com/jiabr/article/doi/10.1108/JIABR-10-2024-0405/1268672>
- Belouafi, A., Bourakba, C. A., & Saci, K. (2015). *Islamic finance and financial stability: A review of the literature*. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 28(2), 21–42.
- Biraz, N. (2021). *The role of Takaful insurance companies in covering the risk of Islamic financial institutions*. *Finance and Business Economics Review*, 5(3), 82–102. <https://doi.org/10.58205/fber.v5i3.1054>
- Exploring the Role of Islamic Finance in Supporting SME Growth: A Review Study (2024). *Regional Lens / ResearchGate*. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/393869423_Exploring_the_Role_of_Islamic_Finance_in_Supporting_SME_Growth_A_Review_Study
- Fahamsyah, M. H., Laila, N., Rakhmat, A. S., & Shabbir, M. S. (2023). *Profit-Loss Sharing in Islamic Banking: Global Insights from a Systematic Review*. *Economica: Jurnal Ekonomi Islam*, 14(2), 175–203. <https://doi.org/10.21580/economica.2023.14.2.26021>
- Grira, J., & Labidi, C. (2021). Banks, funds, and risks in Islamic finance. *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, 72, 101-120.
- Humta, H. (2025). *Islamic finance and economic development: A comparative analysis of leading Islamic finance countries* (Ph.D. thesis, Kabul University). DOI:10.13140/RG.2.2.35192.10249. Humta, H. (2025). *Islamic finance and economic development: A comparative analysis of leading Islamic finance countries* (Ph.D. thesis, Kabul University). DOI:10.13140/RG.2.2.35192.10249.
- International Monetary Fund (IMF). (2023). *IMF Annual Report 2022*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2022/downloads/imf-annual-report-2022-english.pdf>
- Labsi, A., Difallah, M. E., & Tedjania, H. (2024). *Islamic finance: Principles, products, and global impact*. *Al-Manhal Economic Journal*, 7(2), 1521–1530. <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/479/7/2/257652>
- Naz, S. A., Gulzar, S., & Hassan, M. K. (2025). *Sukuk, financial crises and growth: Empirical evidence from Islamic capital markets*. *Journal of Business and Socio-economic Development*. <https://doi.org/10.1108/JBSED-06-2025-0204>

- Palestine Capital Market Authority. (2025). *PCMA joins AAOIFI to strengthen oversight of Islamic financial services*. Retrieved from <https://www.pcma.ps/en/palestine-capital-market-authority-pcma-joins-aoifi-to-strengthen-oversight-of-islamic-financial-services>
- Palestinian Monetary Authority (PMA). (2024). Annual financial stability report. <https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/English/Annual%20Reports/PMA%20Annual%20Reports/Annual%20Report-%202024%20-%20FINAL.pdf?ver=2025-09-11-103237-523×tamp=1757576220016>
- Stratapersada Research. (2024). *The role of profit and loss sharing (PLS) in supporting financial and macroeconomic stability*. *SIJOSI Journal of Social Sciences and Innovation*.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024, September 12). *Economic crisis worsens in occupied Palestinian territory amid ongoing Gaza conflict* [Press release]. United Nations. Retrieved December 25, 2025, from https://unctad.org/press-material/economic-crisis-worsens-occupied-palestinian-territory-amid-ongoing-gaza-conflict?utm_source=chatgpt.com
- United Nations Development Programme (UNDP). (2024, November 14). *Supporting Gaza's socio-economic resilience through emergency employment opportunities*. Programme of Assistance to the Palestinian People (PAPP). Retrieved December 25, 2025, from https://www.undp.org/papp/stories/supporting-gazas-socio-economic-resilience?utm_source=chatgpt.com
- United Nations Development Programme (UNDP). (2025). *Sustainable Finance Hub: Progress toward financial systems that support sustainable development*. UNDP. <https://sdgfinance.undp.org/>
- World Bank Group. (n.d.). *Global Islamic Finance Development Center*. The World Bank. Retrieved December 2025, from <https://www.worldbank.org/en/programs/global-islamic-finance-development-center>
- World Bank. (2024, September 26). *World Bank Report: Impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy – September 2024 update* [Report]. United Nations. Retrieved December 25, 2025, from https://www.un.org/unispal/document/world-bank-report-26sep24/?utm_source=chatgpt.com
- Yulfajar, A., Noor, G. M., & Putranto, R. S. (2025). *The impact of financial market instability on economic growth and long-term investment*. *Advances in Economics & Financial Studies*, 3(1), 43–55. <https://doi.org/10.60079/aefs.v3i1.454>